مدى كفاءة الخدمات الحكومية وشبه الحكومية
دراسة جغرافية تطبيقية على منطقة الدسمة

د. فاطمة العبد الرزاق

مقدمة:

تعتبر الكويت من الدول المهتمة بتوفير الخدمات المجانية لكل من يقيم على أرضها فبالإضافة إلى أن الدولة لا تتقاضى أي ضرائب مباشرة على الدخل والأملاك[1]، فإنها تقدم الخدمات الصحية والتعليمية إلى جانب الخدمات الاجتماعية والنظافة دون مقابل، كما تعمل الدولة على توفير الرعاية السكنية لمواطنيها، وتوفير المياه والكهرباء بأسعار رمزية وتهتم الدولة بمد الطرق ورصفها وإضاءتها.

كل هذه الخدمات لم تكن الدولة تستطيع توفيرها لولا تدفق عائدات النفط عليها، فقد كان المجتمع الكويتي قبل عصر النفط يفتقد مثل هذه الخدمات، لكن التعاون والروابط بين أبنائه كان له دور في التغلب على كثير من الصعاب التي تواجه المجتمع والأفراد. فرغم انخفاض مستوى المعيشة في ذلك الحين، إلا أن السكان بتكاتفهم وترابطهم استطاعوا أن يحققوا شيئا من التعاون من أجل المصلحة العامة فقد تمثل ذلك بإنشاء أول مدرسة نظامية بجهود أبناء البلاد وتعاونهم[2]، كما أنهم أسسوا أول مكتبة عامة عام ١٩١٢ وعام ١٩٢٢ على التوالي[3].

تقع منطقة الدسمة إلى الجنوب مباشرة من مدينة الكويت القديمة (داخل السور) أي إلى الجنوب من شارع السور الذي يمتد موازيا للخط الذي كان يشغل حائط السور الذي أزيل عام ١٩٥٧ وبالقرب من بوابة الشعب أي فيما بين الطريق الدائري الأول من الشمال والطريق الدائري الثاني من الجنوب، وشارع الاستقلال شرقا وشارع القاهرة غربا، وقد يكون لهذا التقارب المكاني بين ضاحية الدسمة ومدينة الكويت داخل السور وبقية الضواحي أثر في المنافسة التي تبدو واضحة بين الخدمات الحكومية التي تقدم ضمن الحدود الجغرافية لمدينة الكويت داخل السور وضاحية الدسمة، وكذلك بينها وبين بقية المناطق القريبة مثل الدعية

(١) كان هناك نوع من الضرائب فرض على الشركات الأجنبية التي كان لها دخل مرتفع جدا مثل شركات النفط.
(٢) حمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، الكويت ١٩٩٣، ص ١٤٩٢.
(٣) عبد الله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، المطبعة العمومية، دمشق، غير مؤرخ، ص ١٣٤.

والمنصورية والقادسية وضاحية عبدالله السالم وغيرها (شكل رقم ١).

تهدف الدراسة إلى قياس مدى فعالية وكفاءة الخدمات لسكان المنطقة ومجالات القصور أو النقص القائمة وإمكانية التغلب عليها سواء كان القصور من حيث طريقة التقديم ومدى نجاح القائمين على هذه الخدمات بتقديمها بالصورة المرجوة أو من حيث تغطيتها لحاجة سكان المنطقة وأعدادهم وذلك عن طريق قياس مدى رضى سكان المنطقة عن هذه الخدمات.

تعتمد الدراسة على جمع البيانات الميدانية ومقابلات شخصية إلى جانب استبانة تضم عينة عشوائية من سكان المنطقة تمثل حوالي ٢٥ في المائة من الأسر الكويتية المقيمة بالمنطقة. أما بالنسبة للوافدين المقيمين بالمنطقة فإن وجودهم في المنطقة يعتبر حالة مؤقتة، كما أنهم إذا لم يحصلوا على الخدمات بالصورة التي يرضون عنها بالمنطقة قد ينتقلون إلى مناطق أخرى، لهذا لم يشملهم الاستبيان[1].

هناك بعض الخدمات لا تشملها الاستمارة من قريب أو بعيد لأنها تمثل خدمات عامة تقدم بعيدا عن الموقع محل الدراسة مثل ما يتعلق بخدمات بنك التسليف والادخار وبيت الزكاة وغيرها. وسنحاول من خلال هذه البيانات إيضاح وإبراز فعالية وكفاءة الخدمات التي يتلقاها سكان المنطقة ومحاولة الوصول من خلال التوصيات إلى بعض الحلول لبعض المآخذ على هذه الخدمات.

أولا: الخدمات الحكومية في دولة الكويت:

تعتبر دولة الكويت اليوم من الدول الرائدة في توفير الخدمات المجانية لكافة السكان المقيمين على أرضها، من منطلق أنها تمثل دعامة أساسية للتنمية الشاملة المتطورة، وهو هدف تسعى الحكومة إلى تحقيقه. وهي بهذا تضاهي أغنى دول العالم المتقدم. ويرتبط تاريخ هذه الخدمات (المجانية) بأواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تقريبا أي مع بدء تدفق أرباح النفط. ومنذ ذلك الوقت بذلت جهود متواصلة من أجل تقديم هذه الخدمات على أكمل وجه وتوصيلها إلى كافة المواطنين بالتساوي، بل إن هذه الخدمات لم تكن في يوم من الأيام حكرا على الكويتيين فقط، حيث كان ينعم بها كل من يقيم على أرض الكويت وبخاصة الخدمات الصحية والتعليمية.

---

(١) هناك بعض التسهيلات التي تمنح للوافدين في بعض المناطق التي يسمح بها الإيجار للذكور من الوافدين مثل البطاقة التموينية التي لا تمنح لهؤلاء في المناطق السكنية التي لا يسمح بها بالإيجار لغير العائلات، أما الذكور فإن هناك مناطق يسمح لهم بالإيجار مثل: خيطان وجليب الشيوخ.. الخ.

ومازالت الدولة تحرص على توصيل خدماتها المجانية إلى كافة مواطنيها بالتساوي، إيمانا منها بأهمية هذه الخدمات، ولما كان التنفيذ قد يحيد في بعض الأحيان عن التوجيه الصحيح أو عن الهدف الذي من أجله تقدم هذه الخدمات فقد رأت الدولة إنشاء ديوان للمتابعة، ففي عام ١٩٩٢ ـ تابع لمجلس الوزراء ـ من أجل متابعة مدى إيصال هذه الخدمات إلى كافة المواطنين ومن ثم تلقي شكاوى المواطنين وتظلماتهم في هذا المجال[١].

وقد حرصت حكومة دولة الكويت على توفير الأسواق التعاونية (المركزية) في معظم مناطقها النموذجية (الضواحي)[٢]، وأصبحت الكويت تضم ٤٠ جمعية (سوقا مركزيا) موزعة على مختلف مناطق الكويت السكنية، على الرغم من أن مساحة الكويت حوالي ١٨ ألف/ كم٢ وعدد سكانها ١٨٣٠ ألف نسمة لسنة ١٩٩٤م.

أما إجمالي عدد المستشفيات والمصحات في الدولة فيصل إلى ١٦ مستشفى بالإضافة إلى ٦٨ مستوصفا ومجمعا صحيا موزعة على المناطق السكنية المختلفة، وهناك ما يربو على ٢٤ مركزا لرعاية الأمومة و٤٣ مركزا لرعاية الطفولة وما يقارب ٢٢٢ عيادة و٣٠ مركزا للصحة الوقائية و٧١٤ عيادة مدرسية، مما يدل على أن السكان يتمتعون بخدمات صحية جيدة.

كذلك الحال بالنسبة للخدمات التعليمية التي لا تقل عن مثيلتها الصحية، فالكويت تضم ٦٣٣ مدرسة منها ١٢٠ مدرسة رياض أطفال و١٩٦ مدرسة ابتدائية و١٨٠ مدرسة متوسطة و١٣٦ مدرسة ثانوية لكل من البنات والبنين وموزعة على مناطق الدولة المختلفة بما يتمشى وكثافة السكان في كل منطقة.

وتضم ضاحية الدسمة ٧ مدارس ثلاث منها لرياض الأطفال واثنتان للمرحلة المتوسطة واثنتان للمرحلة الثانوية.

لقد اهتمت الدولة بتوفير الخدمات الترفيهية وعنيت بإنشاء المسارح ودور السينما كما عنيت بإقامة المنتزهات والحدائق واهتمت بالاستفادة من الواجهة البحرية كمنطقة ترفيهية، إلى جانب اهتمامها بإنشاء الأندية والملاعب.. الخ.

تؤثر خدمات منطقة الدسمة وتتأثر بالمناطق المجاورة لها، فهي تكملها أو تشترك معها في بعض الخدمات أو أنها تمثل البديل لها مثل، الخدمات الصحية والتعليمية والتسويقية، ولهذا فإن

---

(١) راجع ملحق رقم (١).

(٢) تعتبر الجمعيات التعاونية خدمات يساهم بها كل من القطاع العام (الحكومي والقطاع الخاص عن طريق مساهمة أبناء المنطقة في تمويل وإدارة هذه الخدمات ومجلس إدارة الجمعية المنتخب) إلى جانب الإشراف الحكومي. وعليه يتوقع المستهلك الحصول على خدمات متكاملة من جميع جوانبها. خاصة إذا ما قورنت بالخدمات المماثلة في المناطق الأخرى حيث يدفع التنافس إلى التطلع دائما إلى الأفضل.

الخدمات التي تقدم بالمنطقة لا تقتصر على سكان المنطقة فقط، بل تمتد إلى بعض المناطق السكنية الأخرى. وقد يحدث العكس بحيث يستفيد سكان منطقة الدسمة من خدمات تقدم في مناطق مجاورة، وهذه الحالة تخضع لعملية تخطيط الدولة أو قد تعود لرغبة شخصية من بعض الأفراد.

وهذه الدراسة سوف تتركز على قياس مدى فعالية هذه الخدمات وأهميتها ومدى كفايتها لسكان المنطقة ومجالات القصور أو النقص القائمة وإمكانيات التغلب عليها.

ثانيا: منطقة الدسمة:

كانت الدسمة في السابق إحدى مناطق الكويت التي تتوافر بها المياه العذبة[1] التي كانت تمد سكان الكويت ببعض احتياجاتها، كما كان ينمو بالمنطقة أعداد قليلة من أشجار السدر. لهذا كان سكان مدينة الكويت يلجأون إليها للترويح عن أنفسهم والتمتع بطبيعة الصحراء خلال فصل الربيع، خاصة وأن المنطقة تقع قريبة من حدود مدينة الكويت داخل السور (القديمة)، حيث كان بالإمكان الوصول إليها دون حاجة إلى استخدام أي وسيلة من وسائل النقل.

كما ساعدت وفرة المياه العذبة في المنطقة على تشجيع مرور القوافل القادمة إلى الكويت من شبه الجزيرة العربية وخاصة من الرياض والإحساء للراحة والتزود بالمياه.

كما عرفت المنطقة بوجود بعض المزارع التي كانت تنتج الخضراوات التي تمد سكان مدينة الكويت ببعض احتياجاتهم، وكانت تمثل مصدرا اقتصاديا لبعض سكان مدينة الكويت الذين اعتمدوا في دخلهم على ما تنتجه هذه المزارع من خضراوات تزرع اعتمادا على مياه المطر شتاء أو مياه الآبار الضحلة خلال فصل الصيف.

إلى جانب ذلك فإن المنطقة بطبيعتها الحيوية كانت تمثل إحدى مناطق الرعي القريبة من مدينة الكويت، حتى أن الأغنام التي كان يربيها السكان في منازلهم تجد في المنطقة مرعى يمكن الوصول إليه يوميا[2] مما تقدم يتضح أن المنطقة كانت لها وظيفة اقتصادية ضمن الاقتصاد التقليدي الذي كان معروفا بالكويت قبل تدفق النفط، واستمر حتى السنوات الأولى من إنتاجه رغم ضآلة هذا الدور.

لكن هذا الوضع تغير بعد تدفق الدخل النفطي، وتحول الاقتصاد نحو القطاع النفطي، ومع إعادة تخطيط المدينة واعتماد خطط توسعة شوارع وإعادة بناء المدينة، وتجديد امتدادها العمراني،

---

(١) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار الحياة، بيروت، غير مؤرخ، ص ٤٧.

(٢) يطلق على من يقوم بهذه العملية اسم (الشاوي). وهو الشخص الذي يتولى اصطحاب قطيع أغنام الحي من المدينة إلى منطقة المرعى خارج سور المدينة صباحا والعودة مساء. واستمرت هذه العملية قائمة حتى منتصف الخمسينيات.

واعتبار مدينة الكويت داخل السور مركزا للنشاط الاقتصادي (التجاري والمالي) وانتقال معظم مناطق السكنى إلى الضواحي التي امتدت خارج حدود سور مدينة الكويت القديمة. ومن ثم شهدت منطقة الدسمة تحولا جذريا من النمط الزراعي الرعوي البدائي إلى النمط الحضري المخطط والمتكامل في خدماته.

تعتبر منطقة الدسمة من أول المناطق النموذجية التي تم تخطيطها وإعمارها خارج سور مدينة الكويت القديمة لإسكان الكويتيين حيث تم توزيع قسائمها السكنية خلال عام ١٩٥٤[١] أي في مرحلة مبكرة ومن ثم يتوقع ألا يخلو تصميمها من بعض المثالب والانتقادات التي أمكن تفاديها عند تصميم مناطق سكنية أخرى على الرغم من أن منطقة الدسمة تتميز باتساع شوارعها ووجود مناطق واسعة بين الشوارع الرئيسية والمنازل أمكن استغلالها فيما بعد لتحسين الخدمات بالمنطقة، ومما يجدر ذكره أن انتقال الكثير من سكان المنطقة إلى مناطق نموذجية أخرى حديثة جعل الكثيرين يقومون بتأجير مساكنهم للوافدين على الرغم من القيود التي تفرضها الدولة في وجه عملية الإيجار في المناطق النموذجية.

تبلغ مساحة منطقة الدسمة حوالي ١,٨ كم٢ (١,٨ مليون متر٢) تضم ١٠٤٥٤ نسمة (١٩٨٠)[٢] أي بكثافة سكانية تبلغ ٥٨٠٧ نسمة/ كم٢ واستمرت هذه النسبة حتى عام ١٩٨٥ مع تغيير سلبي لا يكاد يذكر، ولكن مع زيادة السكان إلى ١٢٤٥٧ نسمة عام ١٩٩٤ فقد ارتفعت الكثافة السكانية لتصل إلى ما يقارب ٦٩٢٠ نسمة/ كم٢، ويعود السبب في ارتفاع الكثافة إلى زيادة عدد المساكن المؤجرة لغير الكويتيين[٣] ـ كما سبق ذكره ـ حتى أن بعضها تحول إلى سكن جماعي (يضم أكثر من أسرة وافدة) وخاصة تلك الوافدة من الهند والباكستان، حيث بلغت نسبة غير الكويتيين بالمنطقة حوالي ٥٢ بالمائة من إجمالي السكان عام ١٩٩٤، وهي بذلك تأتي في المرتبة الثالثة بعد بنيد القار والشعب من حيث نسبة غير الكويتيين في الضواحي الواقعة في محافظة العاصمة، ساعد على ذلك قرب المنطقة من مدينة الكويت داخل السور حيث يعمل معظم الوافدين المقيمون بالمنطقة، في السنوات الأخيرة بدأت الأسر الكويتية الممتدة تقيم في نفس المنزل، أي أن بعض الأبناء يقيم في بيت الأسرة لبعض الوقت، بسبب ارتفاع أسعار المنازل سواء من حيث الشراء أو الاستئجار كما أن حصول المواطن على أرض وقرض من

(١) محمد رشيد الفيل وآخرون، الإسكان الحكومي في دولة الكويت، دراسة تحليلية للنواحي الاجتماعية والجغرافية، ط ١، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ـ الكويت ١٩٨٨، ص: ٢٥٦.

(٢) وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية السنوية، الكويت ١٩٨٥، ص: ٣٠.

(٣) بلغت نسبة الكثافة السكانية في الضواحي السكنية القريبة كالآتي: الدعية ٥٢٧٨ نسمة/ كم٢، المنصورية ٤٧٥١ نسمة/ كم٢، القادسية ٩٢١٥ نسمة/ كم٢.

الحكومة يقتضي الانتظار مدة طويلة، كما أن عملية توزيع المساكن من الحكومة في مناطق خارجية بعيدة قد تكون سببا في تفضيل الشباب السكن مع العائلة في المناطق القريبة والتي تعتبر الدسمة واحدة منها[1] (جدول رقم ١).

وبناء على ما تقدم فإن الدسمة تأتي بعد بنيد القار والقادسية من حيث الكثافة السكانية مقارنة بالضواحي القريبة مثل المنصورية وضاحية عبد الله السالم والشعب. وتتوافر في ضاحية الدسمة كغيرها من ضواحي مدينة الكويت مثل هذه الخدمات، ولكن بحكم موقعها الذي سبق توضيحه إلى جانب اشتراكها مع بعض الضواحي القريبة في بعض الخدمات فقد تناقصت قيمة الهدف الذي كان محددا عند تخطيط المنطقة والذي يهدف أساسا إلى تحقيق شبه استقلالية للمنطقة.

وعليه تأثرت الخدمات التي توفرها الحكومة وتلك التي يساهم أبناء المنطقة في توفيرها، ونحن في هذه الدراسة سنلقي الضوء على مدى توفير هذه الخدمات ومدى كفاءتها لسكان المنطقة (شكل رقم ٢).

٣ ـ الخدمات الحكومية وشبه الحكومية في حدود منطقة الدسمة:

تتمثل الخدمات الحكومية في منطقة الدسمة شأنها في ذلك شأن بقية المناطق السكنية بالخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية، وقد أمكن التعرف على مدى كفاءة هذه الخدمات أو مدى رضى سكان المنطقة عنها عن طريق الاستبانة سابقة الذكر. من خلال عينة عشوائية لمن يقيمون في المنطقة منذ فترة طويلة بين ستة عشر وثلاثين سنة. والهدف من اختيار هذه الفترة الزمنية الطويلة لإقامة من شملتهم الاستبانة الاعتقاد بمقدرة هؤلاء السكان على الحكم بمدى كفاءة الخدمات المقدمة خلال هذه المدة التي قضوها في المنطقة، حيث أمكن من خلال إجابتهم التعرف على مدى تطور هذه الخدمات لخبرتهم الطويلة في المنطقة.

٣ ـ ١ ـ السوق المركزي:

يحتل السوق المركزي موقعا متوسطا بالنسبة للمنطقة بحيث يمكن الوصول إليه بسهولة ويسر من جميع أرجاء المنطقة، هذا إلى جانب وجود ثلاثة فروع صغيرة توزع في بعض إطراف المنطقة (شكل رقم ١).

ليس ثمة شك في أن إنشاء سوق مركزي في كل ضاحية من ضواحي مدينة الكويت يوفر

---

(٤) تتمثل الرعاية السكنية الحكومية بإحدى الصور الآتية:
أرض وقرض أو منازل ذوي الدخل المحدود وذوي الدخل المتوسط أو شقق أو مساكن شعبية.

لسكان الضاحية احتياجاتهم من المطالب اليومية، وفيما يختص بالسوق المركزي كخدمة تقدم لسكان منطقة الدسمة فقد كشفت الاستبانة أن معظم السكان (بنسبة ٤ , ٧١٪) يقبلون على شراء حاجاتهم من سوق الجمعية المركزي، إلا أن عدم توافر بعض السلع في السوق دفع ما يقارب من ٢٠ بالمائة ممن شملتهم الاستبانة إلى البحث عنها في أسواق بديلة في حين أن حوالي ١٢ بالمائة يبتعدون عن سوق الجمعية المركزي بسبب فرق الأسعار وهي في غير صالح المشترك وليس ثمة شك في أن الأسعار المنخفضة نسبيا لها دور فاعل ومؤثر في جذب الزبائن إلى السوق أو ابتعادهم عنها، وهذا السبب قد تكون له آثار سلبية على سوق الجمعية (الدسمة) خاصة وأن الأسواق المنافسة كثيرة وقريبة من موقعها الجغرافي مثل: الأسواق (الشعبية) المنتشرة في حدود مدينة الكويت داخل السور وهذه لا يفصلها عن منطقة الدسمة سوى الطريق الدائري الأول أي ما يعادل بضع مئات من الأمتار (لا يتجاوز الكيلومتر الواحد) إلى جانب أسواق حولي والشويخ، وكذلك أسواق الجمعيات التعاونية في المناطق القريبة مثل: الدعية، الشعب. ونتيجة لذلك يفقد سوق الجمعية ما يعادل حوالي ٣٢ بالمائة من زبائنه إما بسبب فرق الأسعار أو لعدم توافر بعض السلع المطلوبة. (جدول رقم ٣)

كما أوضحت الاستبانة أن مجال المنافسة واسع بين سوق جمعية الدسمة والأسواق الأخرى، ففي الوقت الذي يرى فيه البعض أن سوق الجمعية من أفضل الأسواق وهؤلاء لا تتجاوز نسبتهم ٦ بالمائة من العينة نجد أن من يرون أن مستوى الخدمة في سوق الجمعية أقل من نظائره في الأسواق الأخرى ترتفع نسبتهم إلى ٢٠ بالمائة. وهذا قد يدل على أن النسبة الأولى (٦ بالمائة) تمثل من قد لا يكون على علم كاف ببقية الأسواق المماثلة أو قد تكون لهم مصلحة مرتبطة بالوضع الحالي لسوق الجميعة أو بالعاملين بها. هذا في حين أن ١٦ بالمائة فقط أشاروا إلى أن سوق الجمعية لا يختلف عن غيره من الأسواق المماثلة. وإذا أخذنا بعين الاعتبار حيادية هذه النسبة فإننا نوصي القائمين بالإشراف وإدارة هذه السوق على تطوير السوق وخدماته بحيث يكون على مستوى منافسة الأسواق الأخرى خاصة وأنه يقع في منطقة يتركز بها عدد كبير من السكان إضافة إلى أنه يمكن أن نزيد من توسيع دائرة خدماته سواء بالنسبة لسكان المنطقة من خلال جذب النسبة التي تبلغ ٢٠٪ التي تلجأ إلى أسواق أخرى خارج المنطقة أو لجذب سكان المناطق القريبة مثل منطقة بنيد القار التي تتبع لخدمات السوق نفسه. (شكل رقم ٢).

خاصة إذا ما علمنا أن معظم المتسوقين بسوق الجمعية التعاونية يجذبهم موقع الجمعية وقربها من منازلهم حيث وصلت نسبة هذه الفئة إلى حوالي ٤ , ٧١ بالمائة كما سبق أن ذكرنا. هذه

النسبة إذا لم تجد المغريات الأخرى قد لا تستمر في استخدام سوق الجمعية التعاونية، بل بالعكس قد نجد بالأسواق المنافسة القريبة بديلا عن سوق الجمعية المحلية. أما عامل الربح المادي الذي تحصل عليه هذه الأسر المساهمة بسوق الجمعية نظير شرائها من سوق الجمعية فإنه يأتي في المركز الثاني بعد الموقع الجغرافي حيث وصلت نسبة تأثير هذا العامل في الإقدام على سوق الجمعية إلى حوالي ١٤,١ بالمائة، أما سبب رخص الأسعار فإنه لا يتجاوز ١١ بالمائة، وعليه فإنه لم يتدارك المشرفون على سوق الجمعية بتطوير السوق وتوفير السلع الضرورية بأنواعها ومراعاة الأسعار خاصة وأن المسئولين على علم بأن الدخول لدى كثير من سكان المنطقة تدخل ضمن فئة محدودي الدخل، أي أن فارق الأسعار الذي يظهر بالنسبة لبعض السلع قد يؤثر سلبا على جذب القوة الشرائية حتى من نفس المنطقة، ناهيك عن سكان بنيد القار والشعب والشرق.. إلخ، من المناطق القريبة ذات الكثافة السكانية العالية والدخل المنخفض.

أما بالنسبة لمعدل الرضى عن الخدمات التي يقدمها سوق الدسمة المركزي فإن أغلب من شملتهم الاستبانة بنسبة ٥٧ بالمائة أيدوا رضاءهم عن الخدمات التي توفرها الجمعية. هذا وتشير في نفس الوقت إلى أن هناك نسبة لا يستهان بها من سكان المنطقة (٤٣٪) ممن شملتهم الاستبانة أيدوا عدم رضاءهم عن الخدمات التي يقدمها السوق المركزي، وربما كان ذلك نتيجة لزيارتهم لأسواق مركزية أخرى منافسة ومقارنتهم بين هذه الأسواق المركزية وسوق الدسمة المركزي (شكل رقم ٣).

٣ ـ ٢ ـ الخدمات الصحية:

يتوافر بالمنطقة مستوصف لتقديم الخدمات الصحية لسكانها رغم أن موقع المنطقة كما سبق توضيحه، يعتبر قريبا من منطقة الكويت داخل السور والذي يمكن سكانها من الحصول على خدمات المستشفى الأميري.

أما بالنسبة للخدمات التي يقدمها مستوصف الدسمة والتي تتمثل بعيادتين عامتين للإناث والذكور، ومن ثم يتم تقديم علاج الحالات البسيطة في نفس المستوصف أو قد تحول الحالات الملحة إلى مستشفيات تخصصية.

وقد أوضحت الاستبانة أن حوالي ٢١ بالمائة ممن شملتهم الاستبانة يترددون على المستوصف المحلي (الدسمة) للعلاج باستمرار، وأن هناك نسبة مماثلة لا يترددون على المستوصف، أما نسبة من يلجأون إلى المستوصف في بعض الأحيان فإن نسبتهم تصل إلى ٥٧ بالمائة.

وهناك نسبة تصل إلى حوالي ٣٥ بالمائة يرون أن الخدمات التي تقدم في المستوصف غير كافية، وقد اشتكى من كثرة المراجعين للمستوصف حوالي ٤٧ بالمائة[١].

غير أن هناك من يشك في مدى كفاية هذه الخدمات حيث أوضح ما يعادل ٣٨ بالمائة أن الخدمات كافية إلى حد ما.

وقد أوضحت الاستبانة أن حوالي ٨٣ بالمائة من سكان المنطقة يلجأون إلى مستشفيات أخرى وذلك إما لحاجتهم إلى خدمة طبية متخصصة. كما أن ما يعادل ٢٤ بالمائة يلجأون إلى مستشفيات أخرى بسبب عدم توافر خدمات طبية ليلية بمستوصف المنطقة. (شكل رقم ٤).

وقد تبين من خلال الدراسة الميدانية أن المنطقة تعاني من نقص واضح في خدماتها الصحية والمتمثلة في:

١ ـ عيادة لمرضى السكر.

٢ ـ عيادة لأمراض النساء والولادة.

٣ ـ عيادة طب أسنان.

٤ ـ مختبر تحاليل طبية وهذا أمر هام جدا للخدمة الطبية.

٥ ـ خدمة طبية ليلية.

٦ ـ عدم وجود سيارة إسعاف تكون متوافرة لمدة ٢٤ ساعة لتوصيل الحالات العاجلة بالسرعة الممكنة إلى العيادات والمستشفيات التخصصية.

من كل ما تقدم يتضح مدى ما تعانيه المنطقة من نقص في الخدمات الصحية الأساسية، فالمستوصف يقدم خدمات طبية بسيطة وسريعة، بل قد تكون معظم خدماته هي تحويل المرضى إلى المستشفيات التخصصية، ناهيك عما تستغرقه عملية التحويل من تأخير وتفاقم للمرض ومعاناة لسكان المنطقة، التي تفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية السريعة المتمثلة بسيارة إسعاف لنقل المرضى مباشرة إلى حيث تتم معالجتهم بدل الانتظار حتى وصول سيارة الإسعاف من مستوصف الدعية أو المستشفى الأميري.

فهل تعتبر هذه خدمات طبية أم أنها خدمات شكلية حيث إن توافر أطباء في العيادات خلال ساعات الدوام لا يمثل خدمة طبية متكاملة، فالخدمة الطبية لابد أن تكون متكاملة بحيث يتوافر للطبيب كل ما يحتاج إليه المريض من إمكانيات تحليل ومعدات فحص وطاقم طبي متكامل من ممرضات متمرسات حتى يتم العلاج على أكمل وجه بالسرعة الممكنة، لكن

(١) كانت خدمات مستوصف الدسمة تمتد إلى منطقة بنيد القار، وهذا يعني زيادة العبء على خدمات المستوصف المحدودة ولكن منذ عام ١٩٩٤ تم فصلها وأصبح المستوصف لخدمة أبناء المنطقة فقط.

مهمة المستوصف الحالية هي إرسال المرضى إلى العيادات الطبية في مستشفيات أخرى لإجراء التحاليل أو لاستخدام معدات طبية معينة لمعرفة المرض ثم تحويل النتائج مرة أخرى إلى الطبيب الموجود في المستوصف، وهذا كله على حساب المريض الذي يعاني من المرض مما يتسبب في تفاقم المرض وزيادة معاناة المريض، ففي الوقت الذي يتوافر بالمستوصف ملف خاص للأسرة (طبيب الأسرة) للاسترشاد به ومعرفة التطور الصحي للمريض، يقوم بالعلاج في كثير من الأحيان طبيب من خارج المستوصف في المستشفيات المتخصصة ولا علم له بسجل العائلة الصحي المتوافر في مستوصف المنطقة[1].

٣ ـ ٣ ـ الخدمات التعليمية:

لقد أظهرت الاستبانة أنه رغم توافر العديد من المدارس بجميع المراحل التعليمية في المنطقة إلا أن نسبة من تتوافر مدارس لجميع أبنائهم في المنطقة تصل إلى حوالي ٦٠ بالمائة ممن شملتهم الاستبانة في حين أن هناك ٤٠ بالمائة من أبناء المنطقة ممن شملتهم الاستبانة لا تتوافر مدارس أو فصول دراسية في المنطقة لاستيعاب جميع أبنائهم مما يضطرهم إلى إلحاق أبنائهم بمدارس في مناطق قريبة خارج المنطقة، وهو يناقض تصميم المناطق النموذجية. وهو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتكاملية الخدمات داخل المنطقة السكنية، كما أن نسبة من يرى ارتفاع أعداد التلاميذ في الصف الدراسي في المدارس وصلت إلى حوالي ٤٠ بالمائة تقريبا. علما بأن هناك العديد من المدارس التي استغنت عنها وزارة التربية وسلمتها لخدمات أخرى إما تعليمية أو اجتماعية (مدارس خاصة وجمعيات نفع عام) وأخرى مازالت مهملة لم تستغل منذ عام ١٩٩١ حتى الآن، ورغم أن المدارس تنتشر بين أجزاء المنطقة فقد أظهرت الاستبانة أن سكان المنطقة لا يجدون ما يكفيهم من خدمات تعليمية مما يضطرهم إلى التنقل بين الدسمة والمناطق القريبة مثل المنصورية والقادسية ومثال ذلك عدم توافر مدرسة ثانوي تعمل بنظام مقررات[2].

٣ ـ ٤ ـ الخدمات الترفيهية[3]:

رغم أن الخدمات الترفيهية في المنطقة محدودة جدا لا تتعدى حدائق صغيرة محصورة بين المنازل إلا أن هناك من بين سكان المنطقة من يعتمد على هذه المناطق الترفيهية المحدودة رغم ما تشكو من نقص في وسائل الترفيه. كما أن معظم الأراضي التي كان يمكن الاعتماد عليها كمناطق ترفيهية لسكان المنطقة والمتمثلة بما كان يعرف (بالحزام الأخضر) أو حدائق السور قد

(١) هذا الموضوع قد يتكرر في مستوصفات أخرى مماثلة.
(٢) تعمل المدارس الثانوية بالكويت بنظامين هما: نظام المقررات ـ نظام الفصلين.
(٣) المقصود بالخدمات الترفيهية كل ما تقدمه الدولة لشغل أوقات الفراغ من نواد وجمعيات نفع عام ومسارح وحدائق ومنتزهات.. الخ.

تم إدخالها ضمن الطريق الدائري الأول. لهذا يلجأ معظم سكان المنطقة إلى المناطق الترفيهية الواقعة خارج حدود المنطقة، حيث تصل نسبتهم إلى حوالي ٨١ بالمائة من جملة من شملتهم الاستبانة، ورغم وقوع ثلاث جميعات للنفع العام ضمن حدود المنطقة الجغرافية إلا أن أعضاءها والمترددين عليها أو المتمتعين بتسهيلاتها الترويحية قد يكونون من سكان المنطقة أو من غير سكان المنطقة. هذا إلى جانب خلو المنطقة من أي نادي ترفيهي رياضي مثلا على اعتبار أن التسهيلات المتوافرة بالدعية أو المنصورية أو القادسية ليست بعيدة عن سكان الدسمة، كذلك الحال بالنسبة للمنطقة الساحلية التي تعرف بالواجهة البحرية.

٣ ـ ٥ ـ الخدمات الدينية:

أظهرت الاستبانة أن حوالي ٩٠ بالمائة من سكان المنطقة تتوافر المساجد قرب مساكنهم، وربما يعود ذلك إلى مساهمة الأهالي في بناء بعض المساجد إلى جانب المساجد التي أقامتها وزارة الأوقاف، ولهذا بلغ عدد المساجد بالمنطقة خمسة مساجد.

٣ ـ ٦ ـ خدمة المواصلات:

تقع منطقة الدسمة ـ كما سبق ذكره ـ بين أربعة شوارع رئيسية هي الطريق الدائري الأول والدائري الثاني وشارع القاهرة وشارع الاستقلال وفي هذه الشوارع تتوافر وسائط النقل العام (الحافلات) التي تخدم حاجة سكان المنطقةوالتي يمثل الوافدون نسبة كبيرة منهم، وهؤلاء أكثر إقداما على استخدام حافلات النقل العام، بالإضافة إلى أن هناك عدد من محطات شركة النقل العام تنتشر في شوارع المنطقة الرئيسية (شارع المنقف). (شكل رقم ١).

خاتمة: (نتائج وتوصيات)

وإذا ما علمنا أن معظم المتسوقين بسوق الدسمة المركزي قد جذبوا بتأثير موقع السوق القريب من منازلهم، فإن هؤلاء إذا لم يجدوا المغريات الأخرى قد لا يستمرون في استخدام سوق المنطقة المركزي بل بالعكس قد يلجأون إلى الاستعانة بالأسواق المنافسة القريبة. وهذا يتنافى مع الهدف الذي من أجله وجدت الأسواق المركزية.

أما تأثير عامل الربح المادي الذي تحصل عليه الأسر المساهمة بسوق المنطقة المركزي نظير شرائها من هذا السوق فإنه يأتي في المركز الثاني بعد الموقع الجغرافي. أما بالنسبة لفرق الأسعار (أو رخص الأسعار) فإن تأثيره محدود للغاية بسبب التقارب الكبير في الأسعار بين الأسواق المركزية في المناطق السكنية الأخرى القريبة أو الأسواق الشعبية.

إذا كانت الدولة تحرص على توفير الخدمات الضرورية لسكان المناطق السكنية (الضواحي) المختلفة، فإن هذا لا يعني أن يكون دور الدولة هـو توفير المبنى والإشراف الاسمي دون الرقابة بنظافة والإشراف الكاملين.

فوضع السوق والاهتمام بنظافـة المكان وحسن توزيع محتوياته والمحـلات الملحقة بالجمعية التعاونية خاصة، تلك التي تقدم وجبات غـذائية وأطعمة لسكان المنطقة لابد أن تتوافر بها سبل النظافة وحسن التوزيع، فرغم الإشراف الحكومي المباشر من قبل مسئولي البلدية، لكن لابد أن تؤخـذ بعين الاعتبار بعض الأمـور منها، توزيـع حاويـات المهملات مقابـل مطاعم الـوجبات السريعة خاصة وأن بعض هذه المطاعم يقوم بإعـداد مشوياته خارج المحل المعد على الرصيف، وعلى الرصيـف المقابـل حاويـات المهملات تنبعـث منها الـروائح الكريهة وتمثـل بؤرة لتكـاثر الحشرات، ناهيك عن رداءة الصرف السطحي قرب المطاعـم التي تقدم الوجبات الخفيفة قرب السوق المركزي.

واضح من الخريطة التخطيطية لمنطقة الدسمة أن هناك مناطق بين المنازل والطرق الموزعة في أرجاء المنطقـة وكان مـن المفروض أن تشكل هـذه المساحات منـاطق خضراء بحسـب المخطط الأولى للمنطقـة، ولكن لم يتـم هذا رغـم أننا في بـداية هـذا العام (١٩٩٥) وبعـد إتمام الطريـق الدائري الأول بدأت عملية التشجير في أطراف المنطقة المطلة على هـذا الطريق وشارع القاهرة. أما بقيـة شوارع المنطقة فـإنها مازالت تلقـى القليل من الاهتمام الـواجب توفيره كما في المنـاطق الأخرى[1]، وعلى الرغم من محاولة السكان زراعة المساحات القريبة من منازلهم ورصفها إلا أن هذا يجعل عمليـة الزراعة عشوائية وغير منظمة ممـا قد يسلبها الهدف الرئيسي منها مثـل الناحية الجمالية. التـي يحاول السكان تـوفيرها قـرب منازلهم. كما أن مثـل هذه المجهـودات الفرديـة قد تستغل لغير الهدف من وجود هـذه المساحات مما يضطر الدولة إلى التـدخل بين آن وآخر لإزالة بعض الأسـوار والمنشآت التـي تفقد المسـاحة الجانـب الجمالي المرجو منهـا، كما أن هناك بعـض الأرصفة غير مبلطة (شكل رقم ١).

هناك الكثير من عـدم الرضا من قبل عدد مـن السكان عن مدى مساهمة الجمعيـة في خدمة المنطقة عـن طريق الخدمـات التي تقدمها الجمعيـة من حيث الأربـاح إلى جانب الإصـلاحات بالجمعية ومرافقها، ومدى العناية بكيفية تقديـم الخدمات مع مراعاة النظافة والتنظيم في عرض المبيعات.

---

(١) يكاد يقتصر التبليط على حواف الأرصفة بحيث لا يتعدى عرضه ٢ متر في حين أن المسافة بين الرصيف والمنشآت تزيد عن ذلك كثيرا، وكثير من هذه الأراضي غير مستغلة في الوقت الحالي كما ورد ذكره.

وللمحافظة على مستوى الخدمات بالمنطقة لابد من الأخذ بعين الاعتبار حجم وكثافة السكان في المنطقة، بحيث تتماشى واحتياجات السكان، فالدسمة اليوم تعتبر من المناطق الكثيفة السكان (حوالي ٧٠٠٠ نسمة/ كم٢ ــ سنة ١٩٩٤)، وعليه فالخدمات التي تسد حاجات السكان في الماضي لم تعد كافية اليوم وذلك لعدة أسباب منها، ازدياد عدد السكان سواء من الكويتيين أو الوافدين، وما تبع ذلك من ازدياد حاجاتهم لهذه الخدمات. فالوافدون تتزايد حاجاتهم لبعض الخدمات مثل الخدمة البريدية والبرقية والهاتفية التي تقدم في مراكز الوزارة لأن معظمهم يقيم في مساكن مؤجرة لا تتوافر بها الخدمات الهاتفية. كما أن طموح السكان للحصول على خدمات أفضل يجعلهم يتطلعون دائما إلى تحسين الخدمات.

وعليه فلابد للمسئولين عن اتخاذ القرار من الأخذ بعين الاعتبار لهذه المتطلبات وتحسين أداء الخدمات، وعدم التركيز على المناطق الجديدة وإهمال المناطق الأقدم، فالمناطق الجديدة سيأتي عليها الدور وتصبح قديمة، فإذا لم يبادر متخذو القرار بالأخذ بعين الاعتبار تحسين وتحديد وتوسعة الخدمات فإن الخدمات ستفقد هدفها وتحقيق غايتها، خاصة وأن وسائل تحسين الخدمات الآن قد تنوعت وتعددت فإذا كان الحيز أو المكان لا يسمح بالتوسع الأفقي ـ كما أشار بعض المسئولين ــ في الوقت الراهن فبالإمكان التوسع الرأسي في مجال الخدمات حتى لا يحول ذلك دون تحقيق الأهداف.

دور (الجمعيات التعاونية) الأسواق المركزية يمكن أن يكون أكثر إيجابية بالنسبة لتلبية احتياجات المنطقة والمساهمة الفعلية في تحسين الخدمات بالمنطقة، وألا يقتصر دورها على الأسواق المركزية وما يتبعها من محلات تؤجر من قبل الجمعية أو قد تشرف الجمعية على نوع الخدمة التي تقدمها (صيانة الكهرباء والأدوات الصحية، مكتبة قرطاسية، محلات أدوات رياضية.. الخ). بل على المسؤولين الإشراف على الكيفية التي يقدم بها هؤلاء الخدمات للمواطنين.

هناك منازل قديمة قد يمكن وصفها بأنها غير صالحة للسكن في الوقت الحالي مقارنة بمستوى السكن الحالي بدولة الكويت، وعليه فلابد أن تتدخل الدولة إما بإزالتها أو ترميمها أو منع تأجيرها.

إن السكن الجماعي مازال موجودا في بعض المساكن المؤجرة للوافدين، ورغم أن القانون يمنع ذلك، فلابد من التدقيق ومنع هذه الظاهرة.

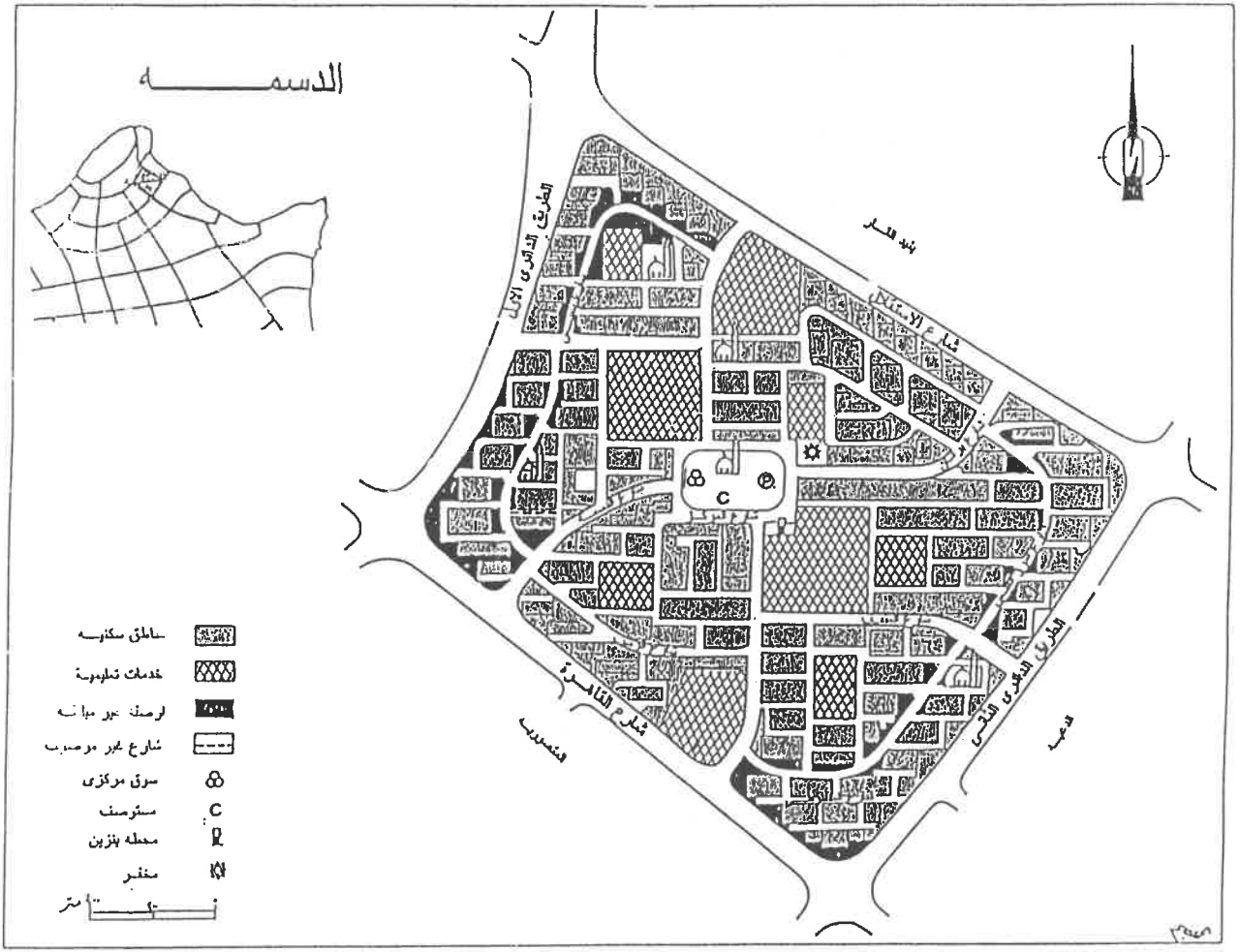
الدسمه
الطريق الدائري الاول
شارع الاستاد
شارع الثامنة
الطريق الدائري الثاني
مناطق سكنيه
خدمات تعليمية
ارصفة غير مباشه
شارع غير موصوف
سوق مركزي
موقف
محطه بنزين
مخفر
متر

التوزيع النسبي لعينة البحث في اختيار الجمعية التعاونية لشراء احتياجاتهم في منطقة الدسمة

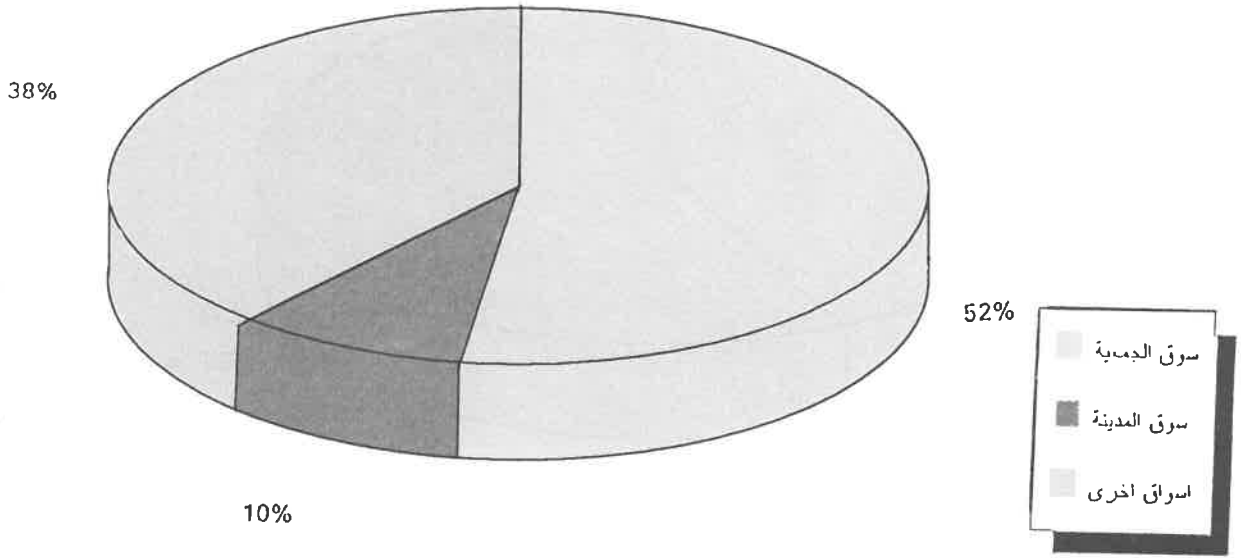

الشكل رقم (٢)

التوزيع النسبي لعينة البحث عن مدى رضاهم عن الخدمات التي تقدمها جمعية الدسمة

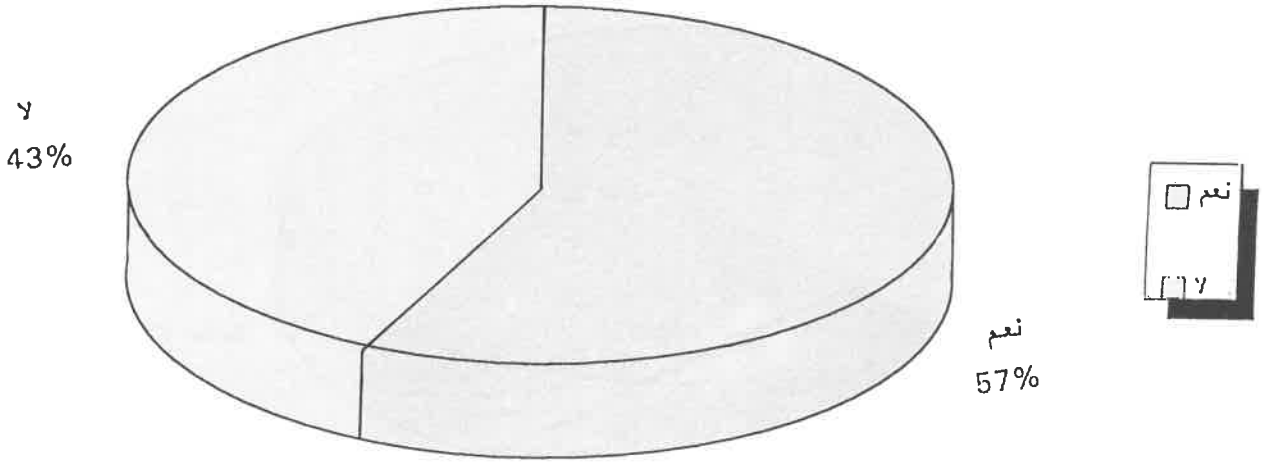

الشكل رقم (٣)

التوزيع النسبي لعينة البحث عن مدى كفاية الخدمات الصحية بالمستوصف في منطقة الدسمة

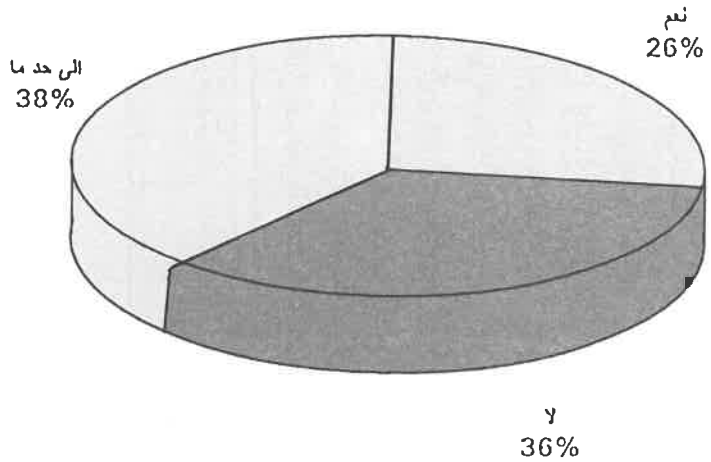

الشكل رقم (٤)

ملحق رقم (١):

وإيمانا من دولة الكويت بأهمية هذه الخدمات، ومن أجل أن تؤدى هذه الخدمات على أكمل وجه فقد أصدر المرسوم رقم ٨٣ لسنة ١٩٩٢ بإنشاء ديوان لمتابعة أعمال الجهاز الإداري وشكاوى المواطنين، على أن يتولى هذا الجهاز بصفته هيئة رقابية مركزية معاونة القيادات الإدارية، وذلك للتأكد من حل مشكلات وقضايا المواطنين ومتابعتها والمحافظة على مستوى الخدمة وحسن معاملة المواطنين، ومتابعة المشكلات العامة والتنسيق مع الأجهزة المعنية للحصول على البيانات اللازمة بشأنها.

وقد وضعت لذلك ضوابط تنظم عملية قبول الشكوى بديوان المتابعة، وعليه فقد بلغ عدد الشكاوى الواردة إلى الديوان حوالي ٥٥ بالمائة من إجمالي الشكاوى الواردة إلى الديوان.

كما أن نسبة شكاوى الذكور كانت تمثل ٦٥ بالمائة (٢٠٢ شكوى) أما شكاوى الإناث فقد وصلت ٣٥ بالمائة (١٠٧ شكوى) وربما تكون مرجع ذلك إلى أسباب اجتماعية، فطبيعة المجتمع الكويتي المحافظ بالنسبة للإناث على عكس الحال بالنسبة للذكور، كما أن نسبة الشكاوى المقدمة من الكويتيين تفوق تلك المقدمة من غير الكويتيين، فبينما بلغت بالنسبة للفئة الأولى ٢٧٢ شكوى، لم تتجاوز ٣٧ شكوى بالنسبة للفئة الثانية إلى ٨٨ بالمائة و١٢ بالمائة على التوالي.

عدد سكان ضاحية الدسمة

السنة	كويتيون	غير كويتيين	المجموع	نسبة الكويتين إلى غير الكويتيين
١٩٦٩	—	—	١٥٥٠٠	—
١٩٧٠	٦٧٠٩	١٥١٣	٨٢٢٢	٪٨١,٦
١٩٧٥	٧٥٢٨	٢١٤١	٩٦٦٩	٪٧٧,٨
١٩٨٠	٣٤٢٩	٣٣٤٠	١٠٤٥٤	٪٣٢,٨
١٩٨٥	٦٥٢٧	٣٨٢٢	١٠٣٤٩	٪٦٣,٠
١٩٩٤	٧٢١٩	٥٢٣٨	١٢٤٥٧	٪٨٥,٠

جدول رقم (١)

عدد صغار السن بين سكان الدسمة

الجنسية	النوع	أقل من ٥ سنوات	من ٥ إلى ٩ سنوات	من ١٠ إلى ١٩ سنة
كويتيون	ذكور	٥٩٤	٥٢٢	٥٣٥
	إناث	٦١٠	٤٩٠	٥٥٧
غير كويتيين	ذكور	٩٦	٨٥	١٢٦
	إناث	٧٧	٨٧	١٦٥
الجملة		١٣٧٧	١١٨٤	١٣٨٣

جدول رقم (٢)

الكثافة السكانية في محافظة العاصمة

المنطقة	عدد السكان	الكثافة السكانية ١٩٨٠ (في كم٢)	الكثافة السكانية ١٩٩٤ (في كم٢)	ملاحظات
الدسمة	١٠٤٥٤	٥٨٠٨	٦٩٢٠	
بنيد القار	١٢٧٢٠	١٠٦٠٠	١٩١٦٠	
المنصورية	٤٦٩١	٣٦٠٤	٤٧١٥	
الدعية	٩٠٠٢	٤٠٩٢	٥٢٧٨	
الشعب	٨٤٣٦	٤٠١٧	٣٤٩٩	
القادسية	١٢٨٥٩	٨٠٣٧	٩٢١٥	
عبدالله السالم			٥٨١٨	

جدول رقم (٣)

* المصدر: وزارة التخطيط ـ إصدار خاص ١٩٩٤م.

قائمة المراجع:

* اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مجلة التعاون ـ مايو ١٩٩٦.
* اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مجلة التعاون ـ نوفمبر ١٩٩٥.
* اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مجلة التعاون ـ أغسطس ١٩٩٥.
* اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، مجلة التعاون ـ سبتمبر ١٩٩٥.
* حمد السعيدان، الموسوعة الكويتية المختصرة، الطبعة الثالثة، الجزء الثالث، الكويت، ١٩٩٣.
* عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار الحياة، بيروت، غير مؤرخ.
* عبدالله الحاتم، من هنا بدأت الكويت، المطبعة العمومية، دمشق، غير مؤرخ.
* فوزي الشاذلي وعبد الرحمن المضاحكة وآخرون، الحركة التعاونية في دولة الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٦.
* محمد رشيد الفيل وآخرون، الإسكان في دولة الكويت، دراسة تحليلية للنواحي الاجتماعية والجغرافية، ط ١، الكويت ١٩٨٨.
* مساعد عبد الرحمن الكوسى، الجمعيات التعاونية، ط ١، الكويت ١٩٨٦.
* وزارة التخطيط، الكتاب السنوي.